

Distr.: General
19 May 2021
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

21 حزيران/يونيه - 9 تموز/يوليه 2021

البند 5 من جدول الأعمال

هيئات وآليات حقوق الإنسان

الآثار المحتملة للتكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة والفرص المتاحة لها
والتحديات التي تواجهها فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان*

* أُنقِ على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروفٍ خارجة عن إرادة الجهة المقدمة له.



المحتويات

الصفحة

3	مقدمة	- أولاً
3	الإطار المفاهيمي ودورة استنباط البيانات	- ثانياً
5	المساهمة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان	- ثالثاً
7	التحديات: الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة	- رابعاً
7	ألف - استنباط البيانات المؤدي إلى فقدان الخصوصية والحاجة إلى حماية البيانات الشخصية	
8	باء - الأمن السيبراني والنزاهة	
9	جيم - جودة المعلومات وصحتها	
9	دال - التطرف والفصل والتمييز	
10	هاء - عدم التمكين وعدم المساواة	
10	واو - المراقبة الجماعية والتنظيم المفرط للإنترنت	
11	زاي - العنف على الإنترنت	
11	تقدم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي	- خامساً
12	ألف - أفضل الممارسات على الصعيدين الوطني والإقليمي	
13	باء - دور الأمم المتحدة	
17	الثغرات في الإطار الحالي لحقوق الإنسان	- سادساً
19	المتابعة	- سابعاً
22	خلاصة	- ثامناً

أولاً- مقدمة

1- عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 11/41 المتعلق بالتكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة وحقوق الإنسان⁽¹⁾، أعدت اللجنة الاستشارية هذا التقرير عن الآثار والفرص والتحديات الناشئة والتي يمكن أن تنشأ عن التكنولوجيات الجديدة فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويتضمن التقرير تحديداً للمبادرات القائمة ذات الصلة التي أطلقتها الأمم المتحدة والتوصيات المتعلقة بكيفية تناول مجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة وهيئاته الفرعية تناوياً كلياً وجامعاً وعملياً للفرص والتحديات والفجوات الناجمة عن التكنولوجيات الرقمية الجديدة في مجال حقوق الإنسان. وقد ترك تشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي أعلنته منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقاً دولياً، في آذار/مارس 2020، أثره على كل البلدان وكشف عن بعض الآثار الخطيرة المحتملة لاستخدام التكنولوجيات الجديدة على حقوق الإنسان. وتهدف اللجنة الاستشارية في هذا التقرير إلى تلبية حاجة المجتمع الدولي المتزايدة إلى وضع مبادئ توجيهية مناسبة للتكنولوجيات الجديدة وحقوق الإنسان.

2- وأنشئ فريق الصياغة في الدورة الثالثة والعشرين للجنة الاستشارية، التي عُقدت في الفترة من 22 إلى 26 تموز/يوليه 2019، وهو يتألف حالياً من بوهم سوك بايك (مقرراً)، وميلينا كوستاس تراسكاس، ويوري ألكسندروفيتش كوليسنيكوف، وخوسيه أوغوستو ليندغرين ألفيس، وشينشونغ ليو، وأجاي مالهورترا، ومنى عمر، وخافيير بالومو، وإليزابيث سالمون (رئيساً)، وديروجلال سيتولسينغ، وكاثرين فان دي هينينغ⁽²⁾. ووفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 11/41، أرسل استبيان إلى أصحاب المصلحة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، وأصحاب الولايات ذات الصلة في إطار الإجراءات الخاصة، وهيئات المعاهدات، ومنظمات المجتمع المدني، والأعمال التجارية. وحتى نيسان/أبريل 2021، ورد أكثر من 100 رد، منها 19 رداً من الدول، ورد من الاتحاد الأوروبي، و4 ردود من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ورد من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، و3 ردود من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، و31 رداً من منظمات المجتمع المدني، و8 ردود من المؤسسات الأكاديمية.

ثانياً- الإطار المفاهيمي ودورة استنباط البيانات

3- يستخدم مصطلح "التكنولوجيات الجديدة" في هذا التقرير للإشارة إلى الابتكارات التكنولوجية التي تُحدث تغييراً في الحدود الفاصلة بين الفضاءات الافتراضية والمادية والبيولوجية. وهي تشمل جملة أمور بينها التكنولوجيات والتقنيات الجديدة لعملية استنباط البيانات (عملية تحويل الموضوعات والأشياء والممارسات إلى بيانات رقمية)، وتوزيع البيانات واتخاذ القرارات الآلية، مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتقنية سلسلة الكتل، والحوسبة السحابية.

4- ومن الضروري، من أجل مناقشة آثار التكنولوجيات الجديدة على حقوق الإنسان، توضيح عدة افتراضات أساسية. أولاً، من المبالغة في التبسيط القول بأن التكنولوجيات خاملة أو محايدة وأن أي نتيجة سلبية لاستخدامها هي مجرد نتيجة لإساءة استخدام البشر لها. إذ تؤثر التكنولوجيات، وليس مستخدموها فقط، على حقوق الإنسان لأنها تؤثر على صنع السياسات ويمكن أن تقيد الحريات الفردية. وتؤكد مجموعة متزايدة من دراسات العلوم والتكنولوجيا أن النتائج التكنولوجية غالباً ما يجسد قيم وتحيزات

(1) يستخدم هذا التقرير "التكنولوجيات الجديدة" كاختصار لـ "التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة".

(2) كان تشانغروك سوه، العضو السابق في اللجنة الاستشارية، هو المقرر الذي أدار صياغة هذا التقرير حتى انتهاء فترة ولايته في 30 أيلول/سبتمبر 2020.

المنظمات أو الأفراد الذين يقفون وراءه⁽³⁾. وعلاوة على ذلك، هناك أيضاً وعي متزايد بالكيفية التي تمارس بها التكنولوجيات تأثيراً تنظيمياً دقيقاً وقوياً على المجتمعات البشرية⁽⁴⁾. ومن الأهمية بمكان منع الانحياز المتعمد من أن يكون مدمجاً في التكنولوجيات لمنع ما يترتب على ذلك من نتائج غير مقصودة⁽⁵⁾. ولا يمكن التقليل من شأن الأثر الطويل الأجل لإساءة استخدام هذه التكنولوجيات على العمليات الديمقراطية وسيادة القانون، ولا سيما إذا أسيء استخدامها لأغراض السيطرة الاجتماعية.

5- ثانياً، لا يمكن فهم أثر النظم التكنولوجية على حقوق الإنسان أو تناوله بشكل منعزل. ولا تحدث المشاكل بسبب نوع واحد من التكنولوجيات، بل بسبب موجات واسعة من الابتكار تجتاح العديد من مجالات المعرفة الإنسانية، وهي عملية يشار إليها في وسائط الإعلام الشعبية بأنها الثورة الصناعية الرابعة أو الاقتران أو التحول الرقمي. ولذلك، يستخدم المصطلح العام "التكنولوجيات الجديدة" في هذا التقرير من أجل تحسين فهم الطبيعة المتعددة الأوجه لهذه التغييرات. والنهج المتكامل أمر بالغ الأهمية لأن الظروف المفضية إلى تحول حقيقي تنشأ عندما تُربط القدرات التقنية المتعددة ببعضها البعض على نحو دقيق⁽⁶⁾.

6- ومن السمات المشتركة للتكنولوجيات الجديدة أنها تتيح وتسرع التزامن بين الفضاءات الإلكترونية والفضاءات غير الإلكترونية. ومن العبارات التقنية لهذه العملية "الحلقة المادية-الرقمية - المادية"، التي تشير إلى تدفق البيانات من عالم الواقع إلى الإنترنت ثم تعود مرة أخرى إلى عالم الواقع⁽⁷⁾. وشركات الأعمال في طليعة منشئي هذه الحلقات لأنها تتيح مزيداً من المرونة، مثل الصيانة التنبؤية في المصانع الذكية، لكن الممارسات الأساسية تبشر بإحداث ثورة في الحياة الخاصة، والمؤسسات العامة، ووسائل الحرب، ومناصرة حقوق الإنسان أيضاً.

7- ويشار في هذا التقرير إلى الحلقة المادية - الرقمية - المادية بوصفها دورة جمع البيانات، التي تتسم بثلاث مراحل متميزة: استنباط البيانات، والتوزيع، واتخاذ القرارات. وتشارك التكنولوجيات الجديدة، على نحو تآزري، في كل مرحلة من مراحل هذه الدورة، على النحو المبين أدناه:

(أ) تشمل المرحلة الأولى ترجمة أشياء عالم الواقع إلى آثار رقمية من خلال استخدام الإنترنت، والهواتف الذكية، وإنترنت الأشياء، والطائرات المسييرة من دون طيار، والبيانات البيومترية، والملابس التكنولوجية؛

(ب) تشمل المرحلة الثانية توزيع ونقل المعلومات الرقمية داخل المؤسسات وفيما بينها و/أو إعادة ترتيب البيانات بطرق جديدة. وفي هذه المرحلة، يمكن استخدام العديد من التقنيات، بما في ذلك الحوسبة السحابية، ومجموعات البيانات غير المنظمة، وتقنية سلسلة الكتل، والواقع المعزز، وإنترنت الأشياء؛

(3) Andrew Feenberg, *Transforming Technology: A Critical Theory Revisited* (Oxford, Oxford University Press, 2002), Bruno Latour, *Aramis or the Love of Technology* (Cambridge, Massachusetts, Harvard University Press, 1996) and Cathy O'Neil, *Weapons of Math Destruction: How Big Data Increases Inequality and Threatens Democracy* (New York, Crown, 2016)

(4) Lawrence Lessig, *Code: Version 2.0*, 2nd ed. (New York, Basic Books, 2006) and Roger Brownsword, "In the year 2061: from law to technological management", *Law, Innovation and Technology*, vol. 7, No. 1 (2015)

(5) Molly K. Land and Jay D. Aronson, eds., *New Technologies for Human Rights Law and Practice* (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2018)

(6) Adam Greenfield, *Radical Technologies: The Design of Everyday Life* (New York, Verso, 2017)

(7) Mark Cotteleer and Brenna Sniderman, *Forces of Change: Industry 4.0* (Deloitte Insights, 2017)

(ج) تتطوي المرحلة الثالثة على اتخاذ القرارات، وهو ما يحدث عندما تُستخدم الآثار الرقمية لتصميم السياسات أو اتخاذ القرارات التي لها تأثير على الناس في عالم الواقع من خلال خوارزميات صنع القرار أو النظم الآلية أو نظم المحاكاة البشرية.

8- ويشير مصطلح "التكنولوجيات الجديدة" أيضاً إلى اتساع نطاق الاستجابات بما يشمل أنواعاً مختلفة من النظم، بما في ذلك الروبوتات، والميكنة، والموجات اللاسلكية، والتحليلات التنبؤية، ومختلف أنواع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مراحل مختلفة من دورة استنباط البيانات. لذلك، فإن معالجة التكنولوجيات الجديدة بطريقة شاملة تتيح فهماً أفضل لكيفية ترابط مختلف التحديات والفرص المتعلقة بها. وفهم هذا الترابط أمر أساسي لأن الهدف ليس وقف انتشار التكنولوجيات الجديدة بل توفير أساس لضمان تعزيز فوائد التكنولوجيات الجديدة مع تخفيف أثرها السلبي المحتمل على حقوق الإنسان.

9- وعلى الرغم من أن تركيز هذا التقرير ينصب على التطبيقات المدنية للتكنولوجيات الجديدة، فإن ثمة شواغل بارزة ومختلفة في مجال حقوق الإنسان تحيط باستخدامها في الصراعات المسلحة، ولا سيما استخدام الطائرات المسيّرة من دون طيار والأسلحة الذاتية التشغيل. وفي عامي 2012 و2013، أُجريت المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً مناقشات بشأن الأسلحة التي يتم التحكم فيها عن بعد، مما أسهم في زيادة الوعي بهذا الموضوع بصورة فعالة⁽⁸⁾. ومنذ ذلك الحين، عُقدت عدة جلسات غير رسمية ورسمية بشأن هذه المسألة. ورغم أن بعض الورقات عن هذا الموضوع باتت متاحة، ينبغي أن يولي الخبراء اهتماماً لإعداد دراسة محددة عن آثار التكنولوجيات الجديدة المستخدمة للأغراض العسكرية على الجهود الإنسانية، مع تقديم توصيات مناسبة إلى الدول.

ثالثاً - المساهمة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان

10- لدى التكنولوجيات الجديدة قدرة كبيرة على دعم ممارسة الحقوق والحريات الفردية. فالقوة التواصلية المعززة لهذه التكنولوجيات، أولاً، تزيد بشكل كبير من قدرة المستخدمين على التواصل وتبادل الأفكار على الصعيد العالمي، مما يسهم في إعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وثانياً، قد تمكن التكنولوجيات الجديدة الأفراد من خلال زيادة قدراتهم بشكل مباشر في عالم الواقع. فعلى سبيل المثال، لولا التكنولوجيات الجديدة لكان من المستحيل الموازنة بين العزلة المادية والحفاظ على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية خلال جائحة كوفيد-19. ومن المتوقع أن تعود هذه الفرص بالفائدة على الجميع، بما في ذلك الأشخاص الضعفاء، مثل النساء والأطفال وذوي الإعاقة واللاجئين.

11- ويمكن لقدرة التكنولوجيات الجديدة على تعزيز الاتصالات أن تسهم في تدعيم ممارسة الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، الذي تحميه المادتان 19 و20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد أدت التكنولوجيات الجديدة إلى إنشاء منصات وسائط التواصل الاجتماعي ذات الواجهات سهلة الاستخدام ووسائل الاتصال الفوري المتعددة لأفراد الجمهور للتعبير عن آرائهم وتنسيق وتنظيم أعمالهم، مما سهل حرية التجمع وتكوين الجمعيات بين الأفراد ذوي التفكير المتماثل⁽⁹⁾.

12- ومن الفوائد الرئيسية للتكنولوجيات الجديدة قدرتها على تمكين الأفراد والجماعات في العالم المادي من خلال أدوات جديدة مثل الميكنة والتحليلات التنبؤية والروبوتات. وفيما يلي أمثلة على ذلك:

(8) A/HRC/23/47. لمزيد من المعلومات بشأن مسألة الأسلحة ذاتية التشغيل، انظر www.un.org/en/un-chronicle/role

www.un.org/en/un-chronicle/role.united-nations-addressing-emerging-technologies-area-lethal-autonomous-weapons

(9) A/HRC/41/41.

(أ) يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تجعل الخدمات العامة أكثر فعالية وأرخص وأكثر تشاركية وأن تعزز المواطنة الديمقراطية بتعزيز المناقشات التعددية وتيسير اتخاذ مواقف مشتركة والسماح بعمليات شفافة وديمقراطية لصنع القرار؛

(ب) يمكن للتكنولوجيات الميسورة أن تؤمن حيزاً رقمياً للمجتمع المدني، الذي يستطيع بفضلها الاستفادة مباشرة من التكنولوجيات الجديدة. وعلاوة على ذلك، أدى ظهور تكنولوجيات ميسورة جديدة إلى تعزيز إمكانات الربط الشبكي بين جماعات المجتمع المدني وأتاح فرصاً لتمكين مجموعات الأقليات الساعية إلى المشاركة في الشؤون العامة؛

(ج) تشكل التكنولوجيات الجديدة مخاطر جديدة وتهديدات غير مرئية للمدافعين عن حقوق الإنسان، لكنها تتيح أيضاً تعزيز حقوق الإنسان ومناصرتها وحمايتها على أرض الواقع على نحو أفضل. والفضاءات الرقمية هي منصات قوية لنشر الممارسات الجيدة أو الإبلاغ عنها، ولتمكين الأفراد، والإبلاغ عن سوء المعاملة وحشد الدعم. ويمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تساعد في رصد اضطهاد الناس ومنعه، مما يسهم إسهاماً كبيراً في حماية الحق في الحياة. وأتاح اقتناء صور ساتلية أيضاً توثيق انتهاكات حقوق الإنسان⁽¹⁰⁾. وعلاوة على ذلك، تُستخدم الأدوات الرقمية لتحديد ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان مثل التمييز والتحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في مكان العمل⁽¹¹⁾؛

(د) قد تؤدي التكنولوجيات الجديدة إلى تمكين الفئات المتضررة من خلال تلبية احتياجاتها الخاصة على نحو فعال. وبما أن إعادة تحديد الهويات والحفاظ عليها أمر أساسي لضمان حماية اللاجئين، وضعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين نظاماً جديداً لإدارة بيانات الهوية البيومترية من أجل تحسين تسجيل وحماية الأشخاص والتحقق من هويتهم والمساعدة في توجيه المساعدة⁽¹²⁾. ويمكن أيضاً استخدام تقنيات التعرف على الأشخاص من سمات وجوههم لإعادة لم شمل الأسر⁽¹³⁾؛

(هـ) ولدى التكنولوجيات الجديدة القدرة على النهوض بالمساواة بين الجنسين، بسبل منها مثلاً زيادة فرص حصول المرأة على التعليم. وتتيح التكنولوجيات الجديدة إمكانية أوسع للوصول إلى الأدوات التعليمية، مثل التعليم الإلكتروني، الذي يمكن أن يساعد المرأة في البلدان النامية على أعمال حقها في التعليم⁽¹⁴⁾؛

(و) من المتوقع أن يكون للتكنولوجيات الجديدة تأثير قوي على الصحة والرفاه. والروبوتات الطبية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والواقع الافتراضي والذكاء الاصطناعي مفيدة في التشخيص والجراحة وإعادة التأهيل وصنع الأطراف الاصطناعية⁽¹⁵⁾. ويمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تعزز المزيد من الإدماج والمشاركة في جميع مجالات الحياة من خلال التعويض عن العاهات والتحديات الصحية الأخرى. ووفقاً للاتحاد العالمي للصم، تعزز التكنولوجيات الجديدة التعليم الشامل للأطفال الصم. وتعزز روبوتات الحضور الافتراضي، وهي روبوتات تجمع بين التداول بالفيديو والروبوتات المتحركة، والروبوتات المرافقة التفاعل الاجتماعي، ولا سيما بالنسبة لأولئك الذين يعيشون بمفردهم أو يقيمون في المناطق النائية

(10) رد الاتحاد الأوروبي

(11) رد محامي سلطة حماية مبدأ المساواة في سلوفينيا.

(12) انظر www.unhcr.org/550c304c9.pdf.

(13) رد الاتحاد الأوروبي ورد الجامعة الأمريكية في باريس.

(14) Haruna Sekabira and Matin Qaim, "Can mobile phones improve gender equality and nutrition? Panel data evidence from farm households in Uganda", *Food Policy*, vol. 73 (2017).

(15) انظر، على سبيل المثال، <https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/content/rgs-reaching-out-brain-recovery-through-serious-gaming> and www.i-prognosis.eu.

أو الريفية⁽¹⁶⁾. وعلاوة على ذلك، يمكن للزيارات الافتراضية من خلال التكنولوجيات الجديدة، مثل الواقع الافتراضي والتطبيب عن بعد، أن تقلل من المضايقات الناجمة عن بعد المسافة وأن توسع نطاق الوصول إلى الخدمات الطبية لتشمل طائفة أكبر من السكان، مما يحد من احتمال الإقصاء الاجتماعي للأفراد⁽¹⁷⁾. ومن المتوقع أن تعزز تكنولوجيات مثل الأجهزة المساعدة والتطبيقات البيئية المدمجة مستوى معيشة كبار السن عن طريق رصد العلامات والأعراض الحيوية التي يمكن أن تؤدي إلى تدخلات مبكرة⁽¹⁸⁾. ويمكن للأجهزة المساعدة أن تقدم حلولاً تواصلية بديلة حسب الطلب، وأن تقلل إلى أدنى حد ممكن من الحواجز اللغوية أو الثقافية، بل وتساعد الناس على بناء مهارات الاتصال⁽¹⁹⁾.

13- وكي يكون للبيانات التي تجمعها التكنولوجيات الجديدة أثر ملموس على حياة الأفراد، ينبغي تصميم التكنولوجيات من منطلق فهم سليم للإطار الدولي لحقوق الإنسان وغيره من المبادئ القانونية⁽²⁰⁾. ومع ذلك، لم تصمم جميع التكنولوجيات في البداية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وحتى لو أثبتت مواقع التواصل الاجتماعي الشعبية أو غيرها من الأدوات الرقمية فائدتها في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان⁽²¹⁾، يجب أن نكون واعين بالتهغرات المحتملة. وينبغي أن تلتزم بيئة الأعمال التجارية بأكملها بإطار حقوق الإنسان لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها⁽²²⁾.

رابعاً- التحديات: الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة

14- رغم أن لدى التكنولوجيات الجديدة إمكانات كبيرة للمساهمة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، فإنها تشكل في الوقت نفسه تحديات كبيرة لحقوق الإنسان.

ألف- استنباط البيانات المؤدي إلى فقدان الخصوصية والحاجة إلى حماية البيانات الشخصية

15- قد تنجم انتهاكات الحق في الخصوصية عن الإفراط في استنباط البيانات بواسطة التكنولوجيات الجديدة. ولا بد من حماية الحق في الخصوصية، بما في ذلك ما يتعلق بالبيانات الشخصية والسرية، من التسريبات العرضية أو الناجمة عن إهمال. وضمان خصوصية مستخدمي التكنولوجيات الجديدة أمر حيوي، لأن ذلك يمكن الأفراد من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية الأخرى، في حين أن الانتهاكات تعيق

Stephanie Baisch and others, "Acceptance of social robots by elder people: does psychosocial .functioning matter?" *International Journal of Social Robotics*, vol. 9, No. 2 (2017), pp. 293–307 (16)

Christian Siegel and Thomas Ernst Dörner, "Information technologies for active and assisted living: influences to the quality of life of an ageing society", *International Journal of Medical Informatics*, vol. 100 (2017), pp. 32–45 (17)

Tom Sorell and Heather Draper, "Robot carers, ethics, and older people", *Ethics and Information Technology*, vol. 16 (2014), pp. 183–195; www.who.int/disabilities/technology/en; Sebastian T.M. Peek and others, "Factors influencing acceptance of technology for aging in place: a systematic .review", *International Journal of Medical Informatics*, vol. 83, No. 4 (2014), pp. 235–248 (18)

المرجع نفسه. (19)

رد مؤسسة eyeWitness to Atrocities. (20)

بذلت بعض منصات التواصل الاجتماعي جهوداً لمنع العنف الجنساني عبر الإنترنت من خلال معالجة أوجه عدم المساواة المنهجية. Nicolas Suzor and others, "Human rights by design: the responsibilities of social media .platforms to address gender-based violence online", *Policy and Internet*, vol. 11, No. 1 (2018). (21)

انظر، على سبيل المثال، المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان (A/HRC/17/31، المرفق). (22)

تمتعهم بحقوق الإنسان⁽²³⁾. وينبغي عدم تجاهل التهديدات التي تتعرض لها الخصوصية باعتبارها الثمن الحتمي للتقدم لأن من شأن ذلك أن يضعف الإطار الكامل لحقوق الإنسان.

16- وقد أفرزت التكنولوجيات الجديدة منتجات وخدمات مصممة لتناسب سمات الأفراد الذين يتفاعلون معها وتفضيلاتهم. وقد أتاح تصميم هذه المنتجات والخدمات على هذا النحو إلى إتاحة وصول غير مسبوق إلى المعلومات الشخصية⁽²⁴⁾. ولذلك، زاد القلق بشأن جمع البيانات الشخصية واستخدامها. وتجمع التكنولوجيات الجديدة بيانات عن أماكن وجود الأفراد وتفاعلاتهم الشخصية وعاداتهم وأنماط الاستهلاك والمشاهدة لديهم، وهي أنماط تنقل بعد ذلك إلى الشركات والدول. وفي كثير من الحالات، يجري جمع هذه المعلومات دون معرفة كاملة من الأفراد المعنيين. وغالباً ما يكون فهم خوارزميات معالجة البيانات في الخدمات الرقمية أمراً معقداً للغاية بالنسبة للمستخدم العادي. ومع ذلك، غالباً ما تستخدم المعلومات الشخصية للتأثير ليس فقط على قرارات التسوق والاستهلاك ولكن أيضاً على القرارات السياسية. ويهدد عدم الحصول على الموافقة المستنيرة تماماً على استخدام البيانات الشخصية خصوصية الأفراد واتخاذهم للقرارات بحرية ودراية⁽²⁵⁾.

17- وعلاوة على ذلك، ينبغي التعامل بعناية مع البيانات الطبية والصحية الخاصة التي تُحمّل على الإنترنت⁽²⁶⁾. ومع الانتشار السريع لكوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، جمعت الحكومات البيانات الصحية والشخصية لمواطنيها. وقد أعربت المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير عن قلقها من أن بعض الجهود المبذولة لمكافحة وباء كوفيد-19 قد لا تفي بمعايير الشرعية والضرورة والتناسب⁽²⁷⁾. وبالنظر إلى خطورة الوباء، فإن رصد الحكومات لصحة الأفراد قد يؤدي إلى تعرض الحق في الخصوصية إلى حد ما للخطر. ومع ذلك، لا تزال المسألة الحاسمة المتعلقة بمدى إمكانية وصول الحكومات إلى المعلومات الشخصية قائمة.

باء - الأمن السيبراني والنزاهة

18- مع انتشار النظم الرقمية وإدماجها بعمق في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هناك حاجة ملحة لضمان عملها على النحو المتوخى منها، دون تدخل جهات فاعلة خارجية. وقد يؤدي ضعف الأمن السيبراني إلى انتهاكات جسيمة للحق في الخصوصية. فعلى سبيل المثال، قد تخلق المنازل الذكية والملابس الإلكترونية، من بين الأجهزة الذكية الأخرى التي تساعد المواطنين على عيش حياة أكثر يسراً، مخاطر جديدة لهم. ويمكن أن تكشف القرصنة عن هويات الأفراد، وتهدد حقهم في الخصوصية، بل وتكشف عن هويتهم عندما يكونون في المنزل بمفردهم، مما يجعلهم عرضة للسرقة وغيرها من الجرائم.

19- ولا يمكن التوفيق بسهولة بين نماذج الأعمال والحوكمة التي تعتمد على بيانات المستخدم من جهة وحماية حق الأفراد في الخصوصية وتقليل الإفصاح عن البيانات الشخصية عبر الإنترنت إلى أدنى حد من جهة أخرى. ورغم أن العديد من المهندسين يعترفون بأن ثمة حاجة إلى الأمن السيبراني، فإن التقنيات الجديدة ونماذج الأعمال مصممة عن قصد لجمع ومشاركة واستخدام البيانات الشخصية للتأثير

(23) رد المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية.

(24) Australian Human Rights Commission, *Human Rights and Technology Issues Paper* (Sydney, 2018), p. 15.

(25) رد وزارة الحكم المحلي والعصرنة في النرويج.

(26) ردود المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية وجامعة إسكس.

(27) A/HRC/44/49.

على قرارات الشراء لدى المستهلكين. وبما أن دورات استتباط البيانات تصبح أكثر دقة، فإن هذا التأثير سوف ينمو باطراد، مما يهدد استقلالية المستخدمين في خياراتهم الذهنية. وتتحدى أنظمة الذكاء الاصطناعي أيضاً الحق في الخصوصية لأن الغرض منها هو استيعاب أكبر قدر ممكن من البيانات. وتسهم في هذه المخاوف المنهجية التي يمكن أن تنتهك حق المستخدمين في الخصوصية من خلال استخدام قدرات التنبؤ والاستدلال بشأن الذكاء الاصطناعي⁽²⁸⁾.

جيم - جودة المعلومات وصحتها

20- غيرت الثورة الرقمية بشكل جذري بيئة وسائل الإعلام التقليدية، التي تركز على السيطرة المركزية على البث الإذاعي والتلفزيوني. ويجري الآن تبادل المعلومات بتكلفة أقل وسرعة أكبر، ولكن من الصعب أيضاً على نحو متزايد فصلها عن المعلومات المغلوطة. وقد غيرت الإنترنت بشكل عميق طريقة إنتاج محتوى الوسائط وكيفية التعامل معه. ويحصل الناس على معظم أخبارهم وغيرها من المعلومات عبر الإنترنت، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات، ويستثمرون فيها الحد الأدنى من الوقت والأموال. وقد بدأ صعود جهات فاعلة جديدة في البيئة الإعلامية في القضاء على الدقة التقليدية التي كانت تسم الصحافة. وزادت التكنولوجيات الجديدة أكثر من أي وقت من صعوبة الحفاظ على صحة المعلومات وصعوبة تقييمها. فعلى سبيل المثال، يؤدي "التزييف العميق" إلى تضليل الجمهور وانتهاك استقلالية الأفراد، حيث يصبح من الصعب جداً تمييز الحقيقي من المزيف. وعلاوة على ذلك، أصبح نشر المعلومات المغلوطة والمعلومات الكاذبة وما يسمى بالأخبار المزيفة من جانب وكلاء خاصين وعمامين ضد خصومهم على شبكة الإنترنت، إلى جانب تعزيز خطاب الكراهية، أمراً شائعاً بحيث بات الأفراد والجماعات والأحزاب السياسية والحكومات يميلون إلى النظر إليه على أنه أداة اعتيادية⁽²⁹⁾.

دال - التطرف والفصل والتمييز

21- تتيح التكنولوجيات الجديدة بسهولة الانتشار السريع لخطاب الكراهية، مما يؤدي إلى التطرف والفصل والتمييز. وقد وجدت الأبحاث الحديثة أن خطاب الكراهية على الإنترنت هو علامة إنذار مبكر بالاضطهاد، والذي يمكن أن يؤدي إلى جرائم كراهية على أساس الجنس أو الدين أو الأصل العرقي أو اللغة، من بين أسس أخرى⁽³⁰⁾. وتعمل وسائل الإعلام الرقمية والشبكات الاجتماعية على تكثيف خطاب الكراهية ونشر الأفكار البغيضة. ورداً على ذلك، تتخذ بعض منصات التواصل الاجتماعي إجراءات من خلال تحديد البيانات التي يمكن أن تحرض على العنف. وتدل هذه الاتجاهات على الصعوبة المتزايدة في إيجاد معلومات دقيقة وموثوقة والدفاع عنها في عالم معقد من تدفق المعلومات المتعدد الاتجاهات وفي الوقت الحقيقي.

(28) New Zealand Human Rights Commission, *Privacy, Data and Technology: Human Rights Challenges in the Digital Age* (May 2018), p. 45

(29) وبما أن تعبير "الأخبار المزيفة" كثيراً ما يستخدم لتشويه سمعة الصحفيين، فقد استخدمت في أجزاء من هذا التقرير مصطلحات أكثر حياداً - "المعلومات المغلوطة" و"المعلومات المضللة"، على النحو الذي أوصت به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في كتابها الخاص بتعليم الصحافة والتدريب عليها. انظر UNESCO, *Journalism, Fake News and Disinformation: Handbook for Journalism Education and Training* (Paris, 2018), p. 14

(30) رد الاتحاد الأوروبي انظر أيضاً مدونة قواعد السلوك بشأن مكافحة خطاب الكراهية غير القانوني على شبكة الإنترنت online (https://ec.europa.eu/info/policies/justice-and-fundamental-rights/combating-discrimination/racism-and-xenophobia/eu-code-conduct-countering-illegal-hate-speech-online_en)

22- وحتى عندما تكون عملية صنع القرار غير مقصودة، قد يؤدي صنع القرار في مجال النكاه الاصطناعي إلى نتائج تمييزية إذا استند القرار إلى خوارزميات متحيزة. ومن الناحية النظرية، يمكن أن تساعد عملية صنع القرار بشكل آلي الشركات والوكالات العامة على تعزيز استجابتها وعلى تقديم خدمات مصممة خصيصاً للمواطنين والمستهلكين. ولكن، من الناحية العملية، تثار أسئلة خطيرة بشأن نوعية عملية صنع القرار هذه. وتتفق العديد من الردود على ترجيح أن يؤدي صنع القرار بشكل آلي باستخدام خوارزميات تنبؤية في وكالات إنفاذ القانون والسلطة القضائية إلى التمييز بسبب التحيزات التي تنطوي عليها هذه الخوارزميات ضد الأقليات والفئات الضعيفة⁽³¹⁾. وفي مجال التعلم الآلي، قد تؤدي البيانات التمييزية إلى إدامة الأنماط التمييزية والتأثير سلباً على حقوق الأفراد، ولا سيما فيما يتعلق بالبيانات الصحية. ويلاحظ وجود مشكلة مشابهة جداً في ممارسات التوظيف التمييزية وفي تدرج الائتمانات. وبما أن المنظمات العامة والخاصة تسعى إلى استخدام أدوات آلية لتوفير خدمات أرخص وأسرع، فإن توخي العناية الواجبة الصارمة في هذه الأدوات أمر ضروري في مجال حقوق الإنسان.

هاء - عدم التمكين وعدم المساواة

23- رغم أن تمكين المواطنين والفئات الضعيفة قد أشير إليه باعتباره أحد فوائد التكنولوجيات الجديدة، فإن عدم التمكين محتمل أيضاً. وقد أدت أزمة كوفيد-19 الأخيرة وتدابير التباعد الاجتماعي إلى جعل الناس أكثر اعتماداً على الإنترنت، مما أدى إلى تسريع الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وداخل المجتمعات. وبما أن الإنترنت تصبح الطريقة الأساسية للاتصال والوصول إلى المعلومات، فإن الفئات الضعيفة من السكان الذين يفتقرون إلى النفاذ الرقمي أكثر عرضة لخطر انتهاك صحتهم وحقوق الإنسان الخاصة بهم. ومن المرجح أن يستمر التفاوت في التمكين الذي تغذيه التكنولوجيا، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة وخلق أشكال جديدة من الضعف.

24- ومن المرجح أن تترتب على الميكنة عواقب اجتماعية واقتصادية تختلف بين النساء والرجال، لما يترتب عليها من آثار كبيرة على المساواة الاجتماعية والاقتصادية والفجوة الجنسانية العالمية. وسيطلب نوع الوظائف المتوقع أن يزدهر في السنوات القادمة مستوى أعلى من التعليم، واستخداماً مكثفاً للمهارات الاجتماعية التأويلية، وسيطلب على الأقل معرفة أساسية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن ناحية أخرى، ستكون بعض الوظائف عرضة لخطر الضياع بسبب الميكنة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي التكنولوجيات الجديدة إلى عدم مساواة اقتصادية، مما يفضي إلى عواقب على المشاركة الفردية والمجتمعية في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، وقد يعاني العاملون في صناعة التكنولوجيات الجديدة في البداية من عدم الاستفادة من الحماية التي يوفرها قانون العمل التقليدي، مما قد يعرضهم لظروف عمل سيئة، وانخفاض في الأجور، وإلى حالة عدم استقرار.

واو - المراقبة الجماعية والتنظيم المفرط للإنترنت

25- قد تظهر أشكال غير قانونية وتعسفية للمراقبة الجماعية تشمل الرصد العشوائي لكامل السكان أو لجزء كبير منهم⁽³²⁾. وفي كثير من الأحيان، تجري المراقبة دون ضمانات مناسبة، مما يمس بشكل غير معقول بخصوصية وسمعة الأبرياء ويضر بالمعايير الديمقراطية للمجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن

(31) Christopher Knight, "Automated decision-making and judicial review", *Judicial Review*, vol. 25, (2020) No. 1.

(32) انظر، على سبيل المثال، European Court of Human Rights, *Big Brother Watch and others v. the United Kingdom*, Applications No. 58170/13, No. 14/62322 and No. 24960/15, judgment, 13 September 2018.

التكنولوجيات الجديدة الشركات والحكومات من زيادة المراقبة في أماكن العمل، التي يمكن أن ترهب العمال وتعرق العمليات المستقلة للنقابات العمالية.

26- ومن المفارقات أن المساحات الرقمية تستخدم أيضاً للحد من الحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وحرية التجمع السلمي. وتقيّد الحكومات الحقوق من خلال إغلاق خدمات الإنترنت أو منع الوصول إلى الموارد عبر الإنترنت بشكل انتقائي، ومن خلال المراقبة على وسائل الإعلام واضطهاد الناس بسبب التعبير عن آرائهم عبر الإنترنت. وقد وجدت دراسة أن بعض الحكومات منعت المواطنين من الوصول إلى الإنترنت، وحظرت المواقع، وضغطت على مقدمي خدمات الإنترنت لخفض مستوى الحماية، وأتاحت وصول أجهزة الاستخبارات إلى المعلومات، ومنعت منظمات غير حكومية من المشاركة على الإنترنت⁽³³⁾. ولاحظت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام 2018 أن "الإنترنت تشكل على نحو متزايد مجالاً للتهديد بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان"⁽³⁴⁾.

زاي - العنف على الإنترنت

27- خلقت التكنولوجيات الجديدة قدرات جديدة لمنتهكي حقوق الإنسان⁽³⁵⁾. وثمة خطر متزايد من أن تستخدم مختلف الجماعات الإجرامية غير الحكومية والمجرمين الأفراد هذه القدرات الجديدة لانتهاك حقوق الإنسان. وخلقت التكنولوجيات الجديدة تحديات جنائية غير مسبوقة مثل الاستغلال الجنسي، والابتزاز الجنسي، والتوزيع غير التوافقي للصور الحميمة، وانتهاك حقوق المؤلف، والابتزاز المالي، والتحرش والتسلط عبر الإنترنت، ونشر الصور الفوتوغرافية وتسجيلات الفيديو التي التقطت بصورة غير قانونية.

28- وأشار المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية إلى أن التكنولوجيات الجديدة قد زادت من حدة بعض أشكال الاعتداء الجنساني⁽³⁶⁾. ورغم أن العنف العائلي والسلوك المسيء للنساء وللأفراد من مختلف الهويات الجنسية كان موجوداً قبل ظهور تكنولوجيات جديدة، فإن التكنولوجيات الجديدة زادت من تواتر وفداحة كراهية المرأة على الإنترنت وغيره من أشكال الاعتداء السيبراني⁽³⁷⁾. وأكد المقرر الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه أن النساء والفتيات يتعرضن للعنف على الإنترنت⁽³⁸⁾.

خامساً - تقدم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

29- أحرزت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقدماً في فهم المسائل المتصلة بالتكنولوجيات الجديدة والاستجابة لها وحددت فئتين رئيسيتين من أفضل الممارسات. وتشمل الفئة الأولى ضمانات وتدابير وقائية

(33) Elizabeth Farries, "Spying on dissent: surveillance technologies and protest" (International Network of Civil Liberties Organizations, June 2019).

(34) انظر www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23874.

(35) ويشير الأمين العام في استراتيجيته بشأن التكنولوجيات الجديدة، التي نشرت في أيلول/سبتمبر 2018، إلى أن التكنولوجيات الجديدة تنطوي على القدرة على توليد المزيد من عدم المساواة والمزيد من العنف، ويحذر من زيادة الهجمات الإلكترونية ليس فقط بين الدول ولكن أيضاً من جانب الأفراد المسلحين والمجرمين والجماعات المسلحة من غير الدول. انظر www.un.org/en/newtechnologies/.

(36) A/HRC/40/63، الفقرات 56-61.

(37) ورقة معلومات مقدمة من تحالف أوروبا الشرقية من أجل المساواة للمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية في تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية (A/HRC/40/63). انظر أيضاً www.ucl.ac.uk/stapp/research/digital-technologies-policy-laboratory/gender-and-iot.

(38) A/HRC/38/47.

لضمان عدم إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة. وتشمل هذه الجهود سن قوانين وطنية وبذل محاولات أولية لتنظيم وتطبيق القوانين الدولية القائمة، بما في ذلك معايير حقوق الإنسان، على التكنولوجيات الجديدة. وتتكون الفئة الثانية من الجهود الجارية التي تبذلها الدول وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لاستخدام التكنولوجيات الجديدة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ألف - أفضل الممارسات على الصعيدين الوطني والإقليمي

30- أشار كثير من المجهين على الاستبيان المرسل إلى أصحاب المصلحة لإعداد هذا التقرير إلى أن المعدل الحالي للابتكار يفوق قدرة الدول على مواكبة آخر التطورات التكنولوجية والآثار الاجتماعية المحتملة. ولذلك، يتعين على الدول أن تتقاسم تدابيرها القانونية والسياساتية المبتكرة حتى يتمكن المجتمع الدولي من التصدي لمخاطر التكنولوجيات الجديدة على حقوق الإنسان.

31- وقد نُفذت بنجاح بعض الضمانات القانونية والسياساتية لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية. فعلى سبيل المثال، أنشأت حكومة ألمانيا لجنة لأخلاقيات البيانات للإجابة على الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالخوارزميات والذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات. وأصدرت حكومات عديدة مشاريع قوانين لحماية الحق العام في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية والمراسلات وغيرها من أشكال الاتصال من الاستخدام التعسفي وغير القانوني. واتخذت حكومات أخرى تدابير لحماية البيانات الصحية والخصوصية من خلال سن قوانين جديدة للخصوصية أو تنظيم البيانات التي جمعها.

32- وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمد الاتحاد الأوروبي اللائحة العامة لحماية البيانات لتعزيز ضمانات حماية البيانات⁽³⁹⁾. وتتضمن اللائحة مجموعة من القواعد المطبقة على جميع الشركات العاملة في الاتحاد الأوروبي وتمكين المستخدمين من التحكم في بياناتهم الشخصية بقدر أكبر. وتساعد اللائحة على تجنب التشطي الحالي الناشئ عن النظم الوطنية المختلفة، وتستفيد منها مؤسسات الأعمال التجارية لما تنتجه من تكافؤ.

33- وعلاوة على ذلك، بُذلت محاولات لحماية المستخدمين من أنواع أخرى من الضرر الرقمي، مثل العنف على الإنترنت والمعلومات المضللة. وتبذل الحكومات المزيد من الجهود لمنع نشر المعلومات المضللة، ولا سيما فيما يتعلق بكوفيد-19، لأن المعلومات المضللة تسبب القلق العام والخوف لدى الجميع.

34- ونظمت بلغاريا "أولمبياد التربية المدنية" لتشجيع الطلاب على استخدام التكنولوجيات الجديدة في تقديم مبادرات مدنية. وبدأت إسرائيل مشاريع مختلفة لإطلاع مواطنيها على حقوقهم وإعمال تلك الحقوق من خلال الوسائل الرقمية. ونفذت إسرائيل خطة وطنية للتعليم الرقمي تمنح المواطنين تجربة تعليمية مخصصة. وبالمثل، أطلقت الهند مبادرة الهند الرقمية، وهي مبادرة لتوفير البنية التحتية الرقمية وخدمات الحوكمة ومحو الأمية الرقمية من أجل تمكين جميع مواطنيها. وأنشأت البرتغال نظاماً للصحة عن بعد يوفر الرعاية الصحية المهنية على مدار الساعة للمواطنين دون الحاجة إلى الذهاب إلى عيادة الطبيب. واستبدلت البرتغال أيضاً سجلات اللقاحات المطبوعة بقاعدة بيانات إلكترونية لتحقيق المركزية في إدارة برنامج التطعيم الوطني. وأكدت إيطاليا حق المواطنين في مطالبة الوكالات الحكومية بنشر كل وثيقة رسمية على الإنترنت على الفور.

(39) لائحة الاتحاد الأوروبي الصادرة عن البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا بتاريخ 27 نيسان/أبريل 2016 بشأن حماية الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية وحرية حركة هذه البيانات التي تلغي التوجيه رقم 95/46/EC (اللائحة العامة لحماية البيانات).

35- وإدراكاً للإطار الذي يوفره إعلان المبادئ للمراقبة الدولية للانتخابات، يقود الاتحاد الأوروبي جهداً متضافراً لصياغة مبادئ توجيهية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الانتخابات. وبالإضافة إلى تحديد مسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك منتجو وبائعو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يكفل الاتحاد الأوروبي أيضاً امتثال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمبادئ الأساسية المتمثلة في الشفافية والشمول والمساءلة.

36- وفي حالات كثيرة، تجمع أفضل الممارسات بين وضع الضمانات وتمكين المجتمع المدني والقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، يهدف نهج الدبلوماسية التكنولوجية للدانمرك إلى العمل مع مصانع التكنولوجيا والبلدان ومنظمات المجتمع المدني على زيادة الوعي بمخاطر التكنولوجيا على حقوق الإنسان. وثمة حاجة متزايدة إلى أن يساهم محامو الشركات في توخي العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان⁽⁴⁰⁾. وقد جمع الاتحاد الأوروبي التمويل لمنظمات المجتمع المدني من خلال الصك الأوروبي بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، مما أدى إلى تحسين حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال التدريب على نظافة الإنترنت، وتدريب الصحفيين على العصر الرقمي، وتعزيز الأخلاق في وسائل الإعلام الرقمية⁽⁴¹⁾.

باء - دور الأمم المتحدة

37- إن الطابع العابر للحدود للتكنولوجيات الجديدة ونماذج الأعمال التي تتيحها يعني أن النهج الوطنية وحدها ليست كافية. وقد يؤدي اختلاف النماذج التنظيمية إلى سباق نحو القاع، مما يفضي إلى مزيد من الأضرار التكنولوجية في بعض الولايات القضائية وإلى تقويض التدابير المضادة في ولايات أخرى. لذلك، ثمة حاجة متزايدة إلى نهج شامل تقوده الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسائل المعقدة. وفي الأونة الأخيرة، أصدرت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وبعض المقررين الخاصين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقارير عديدة واعتمدت قرارات للتصدي للتحديات التي فرضها العصر الرقمي على حقوق الإنسان وللتخفيف من حدة هذه التحديات.

38- وكثيراً ما ينخرط الأمين العام في مسألة التكنولوجيات الجديدة وحقوق الإنسان، وقد أطلق سلسلة من المبادرات لتمكين الأمم المتحدة من معالجة هذه المسألة على نحو أفضل. ففي عام 2018، أطلق الأمين العام استراتيجيته بشأن التكنولوجيات الجديدة⁽⁴²⁾. وتلتزم هذه الاستراتيجية بخمسة مبادئ هي: حماية القيم العالمية وتعزيزها، وتعزيز الإدماج والشفافية، والعمل في إطار شراكة، والبناء على القدرات والولايات القائمة، والحفاظ على عقلية التعلم. ومن المفترض أن توجه هذه المبادئ عمل الأمم المتحدة في تناولها لقضايا جديدة تتعلق بالتكنولوجيات الجديدة. وتحدد الاستراتيجية أيضاً أربعة التزامات هي: تعزيز القدرات الداخلية للأمم المتحدة على الانخراط في التكنولوجيات الجديدة؛ وتعزيز التوعية بالتكنولوجيات الجديدة والانخراط في هذا المجال؛ وتعزيز الحوار بشأن الأطر المعيارية والتعاونية؛ وزيادة الدعم للدول الأعضاء.

39- وأنشأ الأمين العام أيضاً مختبراً للابتكار داخل مكتبه التنفيذي لتعزيز ودعم الابتكار، وتبادل أفضل الممارسات والدعوة إلى حلول مبتكرة للتعبيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد أدى المختبر إلى

(40) انظر www.business-humanrights.org/en/civil-society-and-corporate-lawyers-should-work-together-on-human-rights-due-diligence/

(41) في عام 2018، أطلق الاتحاد الأوروبي دعوة عالمية في إطار الصك الأوروبي بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان لصرف 5 ملايين يورو لمنظمات المجتمع المدني التي تستخدم التكنولوجيات الجديدة في تعزيز المشاركة الديمقراطية. ومول الاتحاد الأوروبي أيضاً مشاريع لدراسة كيفية تكيف مجموعات المجتمع المدني مع تقلص الفضاءات المدنية من خلال العمل بحلول مبتكرة بينها الأدوات الرقمية.

(42) انظر الحاشية 35 أعلاه.

إنشاء منصة النبض العالمي، التي تهدف إلى بناء مجتمع تُعزّز فيه البيانات الضخمة والنكاه الاصطناعي التنمية والسلام⁽⁴³⁾. وكُلف المختبر أيضاً ببناء شراكات بين الأمم المتحدة وشركات التكنولوجيا لتبادل الأفكار المثيرة للتفكير وتوسيع نطاق المبادرات القائمة.

40- وأنشأ الأمين العام الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي لمعالجة الآثار الاجتماعية والأخلاقية والقانونية والاقتصادية للتكنولوجيات الجديدة بغية تعظيم فوائدها وتقليل أضرارها إلى أدنى حد، والتفكير، على وجه الخصوص، في الكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيات الجديدة أن تسرع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ودعا الفريق الرفيع المستوى، في تقريره عن عصر الترابط الرقمي⁽⁴⁴⁾، الأمم المتحدة إلى إنشاء آليات عالمية للتعاون الرقمي. واقترح الفريق، مستلهما العملية التي أدت إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، "التزاماً عالمياً بالتعاون الرقمي" في عام 2020، كطريقة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، قدم الفريق الرفيع المستوى خمس توصيات لتحقيق عالم رقمي شامل ومتربط من أجل مستقبل رقمي مشترك:

- (أ) بناء اقتصاد ومجتمع رقميين جامعين؛
- (ب) تطوير القدرات البشرية والمؤسسية؛
- (ج) حماية حقوق الإنسان وتمكين الناس من التحكم بحياتهم؛
- (د) تعزيز الثقة والأمن والاستقرار في المجال الرقمي؛
- (هـ) تعزيز التعاون الرقمي العالمي⁽⁴⁵⁾.

41- وقد اعترفت الجمعية العامة مراراً بأن التطورات العلمية والتكنولوجية يمكن أن يكون لها تطبيقات مدنية وعسكرية على السواء، وأن العلم والتكنولوجيا يمكن استخدامهما لأغراض لا تتفق مع أهداف الحفاظ على الاستقرار والأمن الدوليين. وعلى غرار التطورات العلمية والتكنولوجية الأخرى، تحول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل إيجابي التجربة الإنسانية، بينما تخلق أيضاً تحديات عميقة وفريدة من نوعها. ولذلك، ينبغي أن تكفل الدول التطوير والاستخدام المسؤولين لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات حتى يتمكن مواطنوها من جني الفوائد الكاملة لهذه الابتكارات. إن المساهمة الحاسمة في تحقيق الهدف المذكور أعلاه هي الإسهام في قرارات الجمعية العامة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية⁽⁴⁶⁾. وبغية جعل عملية الأمم المتحدة التفاوضية بشأن أمن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أكثر ديمقراطية واستيعاباً وشفافية، قررت الجمعية العامة في عام 2018 عقد اجتماع لفريق عامل مفتوح العضوية يعمل على أساس توافق الآراء⁽⁴⁷⁾.

42- وفي الوقت نفسه، تعمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على التصدي للتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة واستكشاف كيفية استخدامها لجعل الاقتصادات والمجتمعات أكثر شمولاً ولمعالجة الشواغل البيئية. وعقدت اللجنة حلقة نقاش بين الدورات في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، واصلت فيها مداولاتها بشأن تيسير تعامل الجميع مع التغير التكنولوجي السريع. ومن بين المواضيع التي نوقشت مسألة معالجة أوجه عدم المساواة المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة مثل النكاه

(43) انظر www.unglobalpulse.org/.

(44) انظر www.un.org/en/pdfs/DigitalCooperation-report-for%20web.pdf.

(45) المرجع نفسه، ص 5.

(46) قرار الجمعية العامة 247/74 و240/75.

(47) قرار الجمعية العامة 27/73.

الاصطناعي والبيانات الضخمة والروبوتات. وناقش الخبراء المشاركون أيضاً الكيفية التي يمكن بها للتغير التكنولوجي السريع أن يحسن اندماج الجميع بغض النظر عن الدخل ونوع الجنس والعمر واندماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم من الفئات التي تواجه تحديات محددة.

43- ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية رقمية تحدد رؤيته للاستجابة للمشهد الرقمي المتغير. وهناك مفهومان هامان مترابطان يشكلان الاستراتيجية الرقمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هما: الرقمنة واستخدام التكنولوجيا الرقمية. وتشير الرقمنة إلى عملية تحويل المعلومات المادية إلى أشكال رقمية. أما استخدام التكنولوجيا الرقمية فهو استخدام التكنولوجيات الجديدة لتغيير نموذج الأعمال في مؤسسة ما، بسبل منها خلق طرق جديدة أو محسنة لتقديم الخدمات وتعزيز جودتها⁽⁴⁸⁾. ورغم أن الآثار المترتبة على حقوق الإنسان لم تذكر صراحة في الوثيقة، فإن أحد الأمثلة على ذلك هو كيفية إدماج دورة جمع البيانات في عمل الأمم المتحدة من أجل تحقيق نتائج أفضل لأصحاب الحقوق.

44- وحددت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في خطتها لإدارة حقوق الإنسان للفترة 2018-2021 الفضاء الرقمي والتكنولوجيات الناشئة باعتبارها "مسألة مستجدة" وسلطت الضوء بإيجاز على هدفها المتمثل في فهم أفضل للفضاء الرقمي والانخراط في أبعاده المتعلقة بحقوق الإنسان⁽⁴⁹⁾. وتناولت أيضاً عدة إجراءات خاصة تابعة لمجلس حقوق الإنسان مسائل تتعلق بالتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير⁽⁵⁰⁾، والمقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية⁽⁵¹⁾، والمقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب⁽⁵²⁾، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه⁽⁵³⁾، والمقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم⁽⁵⁴⁾، والمقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال⁽⁵⁵⁾، والمقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب⁽⁵⁶⁾، والمقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان⁽⁵⁷⁾، والخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان⁽⁵⁸⁾.

45- وتتضمن تقارير الإجراءات الخاصة المذكورة أعلاه ثروة من المعلومات عن مخاطر وفوائد التكنولوجيات الجديدة وأثرها على حقوق الإنسان. ويسهم هذا التقرير في المناقشة من خلال تأكيد التفاعلات بين جميع أنواع حقوق الإنسان والمسائل التكنولوجية. فعلى سبيل المثال، بينما يعزز التشهير حرية التعبير ويعزز حق الأفراد في الخصوصية⁽⁵⁹⁾، فإن عدم الكشف عن الهوية الذي تمنحه التكنولوجيات الجديدة يسهل

(48) انظر <https://digitalstrategy.undp.org/assets/UNDP-digital-strategy-2019.pdf>

(49) انظر 43، www.ohchr.org/Documents/Publications/OMP_II.pdf.

(50) A/74/486، وA/73/348، وA/HRC/38/35 وAdd.5، وA/HRC/35/22، وA/HRC/32/38، وA/HRC/29/32.

(51) A/HRC/37/62، وA/73/438، وA/HRC/34/60.

(52) A/HRC/38/52، وA/HRC/38/53، وA/73/305، وA/73/312.

(53) A/HRC/38/47، وA/73/301.

(54) A/HRC/32/37.

(55) A/HRC/28/56.

(56) A/69/397.

(57) A/74/493.

(58) A/HRC/36/48.

(59) A/HRC/29/32، الفقرة 56.

على النازيين الجدد نشر موادهم ويسهل التحرش بالنساء⁽⁶⁰⁾. وهناك أيضاً وجهات نظر متناقضة بشأن دور الدولة. وفي حين ينتقد البعض الحكومات لممارستها رقابة مفرطة على المساحات الرقمية، كما هو الحال في حالات الرقابة الجماعية وإغلاق الإنترنت، يجادل آخرون بأن الحكومات لا تمارس ما يكفي من الرقابة، مما يسمح بنشر محتوى متطرف، وبأنها لا تنظم أنشطة الأعمال التجارية عبر الإنترنت تنظيمياً كافياً. وقد استخدمت حكومات عديدة الفضاء الرقمي علناً لنشر أفكار معادية للديمقراطية وتشجيع الممارسات التي تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. وعليه، فإن النتائج الواردة في تقارير الإجراءات الخاصة تحتاج إلى دمج بما يقدم صورة شاملة للطرق المعقدة التي تؤثر بها دورة جمع البيانات على جميع فئات حقوق الإنسان في العصر الرقمي.

46- ومشروع B-Tech هو مشروع أطلقته المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتلبية الحاجة الملحة التي أعربت عنها الشركات وممثلو المجتمع المدني ومقررو السياسات لإيجاد طرق مبدئية وعملية لمنع ومعالجة ما يصيب حقوق الإنسان من أضرار بسبب تطوير التكنولوجيات الجديدة واستخدامها من جانب الجهات الفاعلة من الشركات والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك فرادى المستخدمين. ويستخدم مشروع B-Tech المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان للمساعدة في توضيح واجبات الدول ومسؤوليات شركات التكنولوجيا، وذلك من أجل ضمان أن يعود نشر التكنولوجيات الرقمية بالنفع على البشرية جمعاء، وهو يحذر بشكل فعال من خطر إلحاق الضرر بالناس، ويساعد على دفع عجلة التقدم في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال عملية شاملة وديناميكية لأصحاب المصلحة المتعددين تقوم على الحوار والتشاور والبحث، يقدم مشروع B-Tech إرشادات:

(أ) بشأن ممارسات السلوك التجاري المسؤول أثناء تطوير التكنولوجيات الجديدة وتطبيقها وبيعها واستخدامها؛

(ب) إلى واضعي السياسات في تطبيق مزيج نكي من التنظيم والحوافز وأدوات السياسة العامة لتوفير ضمانات حقوق الإنسان والمساءلة دون إعاقة إمكانات التكنولوجيات الجديدة للتصدي للتحديات الاجتماعية والإيكولوجية وغيرها؛

(ج) من أجل وضع نماذج عملية لتوفير سبل الانتصاف وضمن المساءلة عند وقوع الضرر.

47- وتمثل جزء من ناتج المشروع في إعداد سلسلة من الأوراق التأسيسية التي تعيد صياغة وشرح وتوضيح انعكاسات المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان على شركات التكنولوجيا والدول. وقد أعدت ورقات عن كل مجال من مجالات التركيز الاستراتيجية الأربعة للمشروع وهي: المخاطر التي تتعرض لها حقوق الإنسان في نماذج الأعمال التجارية؛ وبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان والاستخدام النهائي؛ والاستفادة من سبل الانتصاف؛ ودور الدولة في النهوض بمزيج نكي من التدابير. وينظر المشروع أيضاً في الدور المنهجي التحولي الذي يمكن أن يضطلع به المستثمرون في تشكيل سلوك شركات التكنولوجيا. وصدرت ورقة إحاطة تزود المستثمرين بتحليل وتوجيهات رفيعة المستوى بشأن كيفية تطبيق الإطار الذي توفره المبادئ التوجيهية على استثماراتهم في قطاع التكنولوجيا⁽⁶¹⁾.

(60) بالنسبة إلى أهمية التشفير، راجع A/HRC/38/35/Add.5. وفيما يتعلق بدور إخفاء الهوية في تيسير المحتوى المتطرف، انظر A/73/312، الفقرة 4. انظر أيضاً A/HRC/38/47، الفقرة 9، بشأن إخفاء الهوية والتحرش الجنسي.

(61) انظر www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/B-Tech/B-Tech-Briefing-Investment.pdf

سادساً - الثغرات في الإطار الحالي لحقوق الإنسان

48- إن الإطار الدولي الحالي لحقوق الإنسان قادر على رسم مستقبل أكثر إشراقاً للبشرية. ومع ذلك، تضع التكنولوجيات الجديدة ونماذج الأعمال هذا الإطار تحت ضغط غير مسبوق وتكشف عن ثغرات - مفاهيمية وتشغيلية - في الاستجابات القائمة. وسيطلب التصدي لهذه التحديات التزاماً جديداً بتوفير المزيد من الموارد لهيئات حقوق الإنسان وبذل جهود مبتكرة لوضع تصور للمخاطر التكنولوجية والتصدي لها بشكل شامل⁽⁶²⁾.

49- والنوع الأول من الفجوات هو الفجوة المفاهيمية. وببساطة، تخلق التكنولوجيات الجديدة عالماً مختلفاً جذرياً لا يتماشى تماماً مع نماذجنا التقليدية. ومن ثم، فإن من الضروري التساؤل عن كيفية تكييف معاهدات حقوق الإنسان ووثائقها وممارساتها على نحو أفضل مع العصر الرقمي. وأشار المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية إلى أن بعض اللغات والتعبيرات الواردة في وثائق حقوق الإنسان لا تعكس ممارسات العصر الرقمي⁽⁶³⁾. ولذلك، ينبغي إجراء بحوث إضافية لتحسين فهم الترابط بين التكنولوجيات الجديدة والتغير الاجتماعي. وأشير أيضاً إلى أن معظم الصكوك الدولية لحقوق الإنسان صيغت في البداية لعالم لا توجد فيه الإنترنت، وهي، لذلك، قد لا تعكس حقائق العصر الرقمي. وبينما يبدو أن اعتماد معاهدات أو اتفاقات دولية جديدة أو تعديل المعاهدات القائمة لا يُستصوب في هذه المرحلة، ينبغي استكشاف طرق وآليات جديدة لاستخدام هذه التكنولوجيات الجديدة على أفضل وجه من أجل النهوض بقضية حقوق الإنسان.

50- إن العلاقة بين التكنولوجيات وحقوق الإنسان معقدة. ولا يملك مجتمع المهندسين فهماً كافياً لحقوق الإنسان، ولا يفهم مجتمع حقوق الإنسان التكنولوجيات فهماً كافياً. وقد يحسن النظام التكنولوجي الجديد النتمتع بنوع واحد من حقوق الإنسان، لكنه في الوقت نفسه يقوض النتمتع بحقوق أخرى، مما يؤدي، على نحو متناقض، إلى التضحية بعدد من حقوق الإنسان لصالح حقوق أخرى⁽⁶⁴⁾. ولذلك، ثمة حاجة ملحة إلى أن يضع المختصون بحقوق الإنسان إطاراً شاملاً لحقوق الإنسان يمكن تطبيقه بسهولة على تصميم التكنولوجيات الجديدة وتنفيذها واستخدامها. وبدون توجيه حازم من مجتمع حقوق الإنسان، قد ينتهي الأمر بمصممي النظم التكنولوجية إلى انتقاء الحقوق التي يرون وجوب حمايتها. ومن المحتمل أن تتشكل هذه القرارات حسب الملاءمة، مثل مستوى صعوبة ترميز حماية حق معين، أو اعتبارات التكلفة. ويمكن أن تزداد المشكلة تعقيداً بسبب انتشار معايير ومبادئ أخلاقية مختلفة لا توفر سوى حماية جزئية من انتهاكات حقوق الإنسان.

51- وثمة فجوة مفاهيمية أخرى هي أن الباحثين وواضعي السياسات يولون الأولوية، على نحو غير متناسب، لبعض أنواع النظم التكنولوجية أو يركزون على أضرارها. وقد أشار الاتحاد الأوروبي إلى هذه الفجوة، وقال إن بعض القضايا حظيت بالاهتمام في حين أن قضايا أخرى أهملت نسبياً. فعلى سبيل المثال، تُعالج قضايا مثل تأثير التكنولوجيات الجديدة على حرية التعبير، وخطاب الكراهية على الإنترنت، والمعلومات المضللة والخصوصية معالجة جيدة مقارنة بمشاكل أخرى مثل عدم التمكين وعدم المساواة، وهي مشاكل لا تُبحث على نحو جيد.

(62) انظر، على سبيل المثال، لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 25(2021). في ذلك التعليق العام، شددت اللجنة على أهمية حماية الأطفال من خطر الضرر الموجود في البيئة الرقمية، لكنها أشارت أيضاً إلى أهمية البيئة الرقمية كوسيلة لإعمال حقوقهم بالكامل.

(63) رد المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية.

(64) رد جامعة إسبكي.

52- أما النوع الثاني من الفجوات فهو تشغيلى. وتركز هذه الفئة على الكيفية التي تسبب بها التكنولوجيات الجديدة تحديات عملية للدول والمنظمات والمؤسسات الدولية التي تسعى إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ومع توسع القدرات التقنية، يتعين على المنظمات الدولية والدول تحديث لوائحها وقوانينها. ونظراً لوجود فجوات حتمية بين تطبيق اللوائح وتطوير تكنولوجيات جديدة، يتعين على الحكومات أن تتوقع امتثال القطاع الخاص الطوعي في الأجل القصير لأن التوافق الاجتماعي والمشاورات يجب أن يسبقا تطبيق اللوائح⁽⁶⁵⁾.

53- وثمة ثغرة تشغيلى أخرى هي التفاوت المتزايد بين قضايا حقوق الإنسان المعقدة التي أوجدتها التكنولوجيات الجديدة والافتقار إلى الموارد الكافية لآليات حقوق الإنسان، التي يطلب منها أن تتجز أكثر بموارد أقل⁽⁶⁶⁾. ويتعين على المدافعين عن حقوق الإنسان أيضاً مواكبة التغيرات التكنولوجية في جهودهم الرامية إلى مناصرة هذه الحقوق.

54- وكثيراً ما تتطوي الثغرات التشغيلية على مسائل أوسع نطاقاً تتعلق بالحوكمة الدولية. والتكنولوجيات الجديدة عالمية وعبر وطنية في نطاقها، لكن الجهود التنظيمية تميل إلى أن تظل وطنية أو إقليمية. لذلك، قد تحدث تداخلات، مع شروع المؤسسات الدولية والدول، على نحو مستقل، في وضع سياسات بشأن التكنولوجيات الجديدة. وعلى العكس من ذلك، ولأن التكنولوجيات الجديدة لا تعتمد على هيكل أو موقع مادي، فمن الصعب، بل ومن المستحيل في كثير من الأحيان، ترسيم الحدود الوطنية في الفضاء الإلكتروني. ورغم أن الجهات الفاعلة الخاصة والدول قد تؤثر على حقوق وحرية الأفراد في بلدان أخرى، قد لا يجد الضحايا أنفسهم حماية مناسبة أو وسيلة انتصاف فعالة لأن دولتهم غير قادرة على تنظيم الفضاء الإلكتروني أو غير قادرة على محاسبة الجناة بسبب عدم وجود ولاية قضائية تخولها ذلك. ومن أجل تضيق هذه الفجوة إلى أدنى حد وتحديد التداخلات والثغرات في الجهود التنظيمية، يتعين إجراء مشاورات دولية بين الدول والمنظمات الدولية⁽⁶⁷⁾.

55- وعلاوة على ذلك، يشكل البروز المتزايد للقطاع الخاص ودوره في حماية حقوق الإنسان ثغرة حاسمة أخرى. ولا يؤثر العديد من التقنيات الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي أو الواقع الافتراضي أو تقنية سلسلة الكتل، على حياة الناس بشكل منفصل، بل تؤثر عليها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من نماذج الأعمال. ورغم إحراز تقدم كبير في تعزيز وعي القطاع الخاص بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان من خلال المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، لا يزال هناك مجال للتحسين. وقد صُمم بعض نماذج الأعمال المبتكرة عمداً لاستغلال مواطن الغموض في القانون. وبهذا المعنى، توسع التكنولوجيات الجديدة الفجوات عمداً. فهناك، على سبيل المثال، حاجة ملحة إلى نظام حوكمة دولي لمنصات العمالة الرقمية، يتضمن شروطاً أكثر صرامة لاحترام حقوق العمال⁽⁶⁸⁾. وبالمثل، أشار الاتحاد الدولي للنقابات العمالية إلى أن الأنظمة والسياسات في أماكن العمل غير كافية وأن التدابير الحكومية إما غائبة أو تتعارض مع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية.

56- والواقع أن من المستحيل التقليل من شأن دور القطاع الخاص. فهو مصدر العديد من التحديات الجديدة لحقوق الإنسان، فضلاً عن العديد من الحلول الممكنة. وكما أشار المقرر الخاص المعني بالحقوق في الخصوصية، وهو محق في ذلك، فإن دور القطاع الخاص حاسم بصفة خاصة في مجال

(65) رد جمهورية كوريا انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/43/29.

(66) رد المقرر الخاص المعني بالحقوق في الخصوصية.

(67) رد الاتحاد الأوروبي.

(68) رد معهد أكسفورد للإنترنت.

الخصوصية⁽⁶⁹⁾. وبعد أن كان التحقق من الهوية من صلاحيات السلطات الحكومية وحدها، أصبحت جهات فاعلة في القطاع الخاص تمارس على نحو متزايد مهام التحقق من الهوية، ومن بينها منصات وسائط التواصل الاجتماعي الرئيسية، مما أتاح لشركات الأعمال جمع كمية هائلة من المعلومات الشخصية. واليوم، تحتفظ الشركات الخاصة بمعلومات وبيانات شخصية عن المواطنين أكثر مما تحتفظ به الحكومات. وبعبارة أخرى، فإن الأهمية المتزايدة للشركات الخاصة في دورات استنباط البيانات تجعل مسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان أكبر من أي وقت مضى.

57- والمسألة الأخيرة التي يحتمل أن تعقد مسألة حماية حقوق الإنسان هي أن التكنولوجيات الجديدة ضرورية اقتصادياً واستراتيجياً. فعلى سبيل المثال، يتمتع الذكاء الاصطناعي بإمكانات عسكرية واضحة في تمييز الأشكال النمطية وتحديد الأسلحة المناسبة لكل هدف، وهي إمكانات باتت تُستخدم في عدد من التطبيقات الأمنية. وعلى غرار ذلك، تشير تقديرات القطاع الخاص إلى أن إيرادات الذكاء الاصطناعي سوف تتراوح بين 77 بليون و3,9 تريليون دولار بحلول عام 2023⁽⁷⁰⁾. وهذا يعني أن محاولات إدماج نهج حقوق الإنسان في تطوير التكنولوجيا قد تواجه رد فعل عنيفاً عندما يتعرض الأمن أو الربحية للخطر. ومن الممكن أن تؤدي الضغوط التنافسية إلى تبي مؤسسات الأعمال التجارية عن التدقيق في نماذج أعمالها من منظور حقوق الإنسان⁽⁷¹⁾.

سابعاً - المتابعة

58- هناك حاجة في أيامنا هذه إلى التصدي لعدد من التحديات الجديدة التي وأدتها التكنولوجيات الجديدة بالنظر إلى الإطار القائم لحقوق الإنسان، وينبغي يكون ذلك عن طريق آليات الرصد. وقال معظم المحيين إنهم يفضلون اتباع نهج كلي ومتوازن إزاء هذه المسألة. ويتطلب هذا النهج المزيد من التنسيق، وتحسين استخدام الموارد، واتخاذ إجراءات أسرع وأكثر فعالية، بما يفضي إلى نتائج أفضل. وذكر أحد الردود أن أي نهج جديد ينبغي أن يشمل الأمن الرقمي والرفاه النفسي الاجتماعي وعمليات الأمن التنظيمي، بما يؤدي إلى تحسين الوعي العام بالتكنولوجيات الجديدة⁽⁷²⁾. وبالمثل، شُدد على ضرورة اتباع نهج شامل كوسيلة للتصدي للتحديات الجديدة لحقوق الإنسان⁽⁷³⁾. وتؤكد اللجنة الاستشارية في هذا التقرير أن النهج الشامل لحقوق الإنسان إزاء التكنولوجيات الجديدة يجب أن يستند إلى الركائز الثلاث: فهم كلي للتكنولوجيا، ونهج كلي إزاء حقوق الإنسان، وحوكمة شاملة وجهود تنظيمية.

فهم كلي للتكنولوجيا

59- يتطلب الفهم الكلي للتكنولوجيا إدراكاً لتعقيد التكنولوجيات الجديدة وترابطها وفهماً لكيفية تعديلها وتشكيلها وتعزيزها لقدرة الناس على التحكم بحياتهم. وهو يتطلب النظر إلى دورة استنباط البيانات بأكملها، وليس النظر فقط في تكنولوجيا بعينها. وفي هذا الصدد، ينبغي تتبع الترابط بين مختلف أنواع الابتكارات ونتائجها العامة في مجال حقوق الإنسان بدقة. ولذلك، يتعين على مجتمع حقوق الإنسان أن يجد سبلاً جديدة ومبتدات ملائمة لتبادل الآراء مع خبراء التكنولوجيا والقطاع الخاص في عملية وضع مبادئ جديدة تستوعب

(69) A/HRC/40/63.

(70) Louis Columbus, "Roundup of machine learning forecasts and market estimates for 2019", *Forbes* (27 March 2019).

(71) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/B-TechProject.aspx.

(72) رد بلغاريا.

(73) رد الاتحاد الأوروبي.

هذا النهج. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان فهم الآثار المترتبة على كل مرحلة من مراحل تطوير التكنولوجيا في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تصميمها وتصنيعها والعمل بها والتخلص منها. فعلى سبيل المثال، يمكن للخوارزميات أن تؤدي إلى نتائج سلبية في مجال حقوق الإنسان بسبب تصميم خاطئ أو مدخلات تدريب تمييزية أو بسبب سوء استخدامها لاحقاً من جانب نماذج الأعمال أو الحكومة. وأشارت الردود إلى أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تصميم الخوارزميات وتطويرها ونشرها⁽⁷⁴⁾.

60- وكما ذكر آنفاً، تشكل الثغرات المعرفية تحدياً رئيسياً لأنه بينما تتغير التكنولوجيات بسرعة، تصبح القوانين والأنظمة السارية متقادمة⁽⁷⁵⁾. أضف إلى ذلك، أن ضعف فهم كيفية عمل التكنولوجيات الجديدة قد يؤدي إلى وضع قواعد تنظيمية غير فعالة ودون المستوى الأمثل. ولذلك، هناك دعوة قوية إلى زيادة مشاركة الخبراء التقنيين في عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولا يمكن الجمع بين الخبرة في مجال حقوق الإنسان والخبرات التكنولوجية دون الالتزام بالاستثمار في الموارد البشرية وإقامة شراكات جديدة.

61- وهناك توصية رئيسية أخرى تتعلق بالركيزة الأولى هي وضع لوائح محايدة من حيث التكنولوجيا تركز على آثار التكنولوجيات الجديدة بدلاً من محاولة وضع لوائح خاصة بأنظمة محددة مثل الهواتف الذكية أو الطائرات المسيرة من دون طيار، والتي تتغير بسرعة في القدرة والمظهر⁽⁷⁶⁾. وتوفر دورة تحليل البيانات طريقة مفيدة لتصوير الترابط بين التكنولوجيات الجديدة وفهم سبل تقاطعها مع نماذج الأعمال والحكومة. ولن يتسنى التخفيف من الأضرار وجني الفوائد إلا من خلال فهم البيئة الرقمية على مستوى الأنظمة. وينبغي ألا ينصب التركيز الحقيقي على تكنولوجيات بعينها، بل على أثر دورة استنباط البيانات على حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يجب النظر على النحو الواجب في مسائل مثل الحاجة إلى الحصول على موافقة المستخدمين على معالجة بياناتهم لمنع انتهاكات حقوق الإنسان⁽⁷⁷⁾.

نهج كلي إزاء حقوق الإنسان

62- يتطلب اتباع نهج كلي إزاء حقوق الإنسان في سياق التكنولوجيات الجديدة ترجمة قواعد حقوق الإنسان إلى معايير عملية مفهومة للأعمال التجارية والمهندسين. وإذا كانت الركيزة الأولى تتطلب أن يتعلم خبراء حقوق الإنسان التكنولوجيات، فإن الركيزة الثانية تتطلب تثقيف المهندسين في مجال حقوق الإنسان. وهذا أمر أساسي لأن العديد من القرارات الحاسمة التي تؤثر على حقوق الإنسان للمستخدمين يتخذها الخبراء التقنيون في المراحل الأولى من تطور التكنولوجيا. وبمجرد أن يصبح نموذج التكنولوجيا أو الأعمال التجارية مطبقاً على نطاق واسع، قد يكون الوقت قد فات لحل أي مشاكل. وينبغي أن تراعي عمليات التصميم حقوق الإنسان العالمية، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن حقوق المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة.

63- ومن التحديات الرئيسية التي حددتها الردود أن الأعمال التجارية والخبراء التقنيين يجدون أمامهم العديد من المبادئ التوجيهية الأخلاقية البديلة ومدونات قواعد السلوك الطوعية. ولذلك، تحتاج الأمم المتحدة إلى وضع كتيب شامل أو دليل عن كيفية تطبيق معايير حقوق الإنسان على التكنولوجيات الجديدة. ومن الناحية المثالية، ستكون التوجيهات محددة ومصممة خصيصاً لكل مرحلة من مراحل دورة استنباط البيانات. وقد تكون هناك ضرورة أيضاً لمعايير واضحة وملزمة تتبعها الحكومات الإلكترونية لاحترام حقوق الإنسان⁽⁷⁸⁾.

(74) ردود جامعة إيسكس والمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان واللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان.

(75) ردود المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية، والاتحاد الأوروبي، وجمهورية كوريا.

(76) رد بلغاريا.

(77) رد الاتحاد الأوروبي.

(78) رد المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان.

64- وفي الوقت نفسه، من الضروري الموازنة بين فرص حقوق الإنسان والمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة لأن التركيز الشديد على التخفيف من الضرر يمكن أن يعوق الابتكار. وكما ذكر أعلاه، هناك فوائد كثيرة ترتبط بالتكنولوجيات الجديدة. وهذا يعني أن الأمم المتحدة بحاجة إلى التركيز أيضاً على تعزيز هذه الأدوات، لا سيما في البلدان النامية وتمكين الفئات السكانية الضعيفة. وفي حين أن إساءة استخدام المعلومات الشخصية تشكل مصدر قلق كبير، فإن الاستبعاد من دورة استنباط البيانات يمكن أن يحرّم الناس في البلدان النامية والفئات الضعيفة من إمكانية الحصول على المعلومات وحتى من حقوقهم الإنسانية الأساسية، ولا سيما في حالات عديمي الجنسية، واللاجئين، والأشخاص الذين لا يملكون حسابات بنكية. وبالتالي، هناك فرصة هامة لدمج نهج التنمية القائم على الحقوق مع نهج قوي لحقوق الإنسان إزاء التكنولوجيات الجديدة وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

65- وأخيراً، لا ينبغي منح امتيازات لعدد قليل من قضايا حقوق الإنسان على حساب قضايا أخرى؛ ويجب بذل الجهود ليكون النطاق الكامل لحقوق الإنسان مشمولاً. وثمة ميل لإجراء الكثير من المناقشات الحالية بشكل منعزل، إذ أن المناقشات بشأن الحق في الخصوصية ما زالت منفصلة عن المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان الأخرى، وما زالت المناقشات بشأن الأثر السلبي للتكنولوجيات الجديدة منفصلة عن تلك التي تحققي بمزايا هذه التكنولوجيات في مجال حقوق الإنسان. وينبغي أن تكون المناقشات متكاملة بشكل أفضل، من الناحيتين المفاهيمية والتطبيقية على السواء. وينبغي توسيع نطاق عمليات بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة وجعل هذه العمليات متضمنة، بشكل صريح، لجميع حقوق الإنسان. وينبغي لهذه العمليات أيضاً أن تركز على التمكين، وليس على التخفيف من الضرر فحسب. وفي نهاية المطاف، يتعين وضع إطار للتكنولوجيات الجديدة يكون أكثر شمولاً لحقوق الإنسان من أجل تصحيح المبادئ الأخلاقية ومدونات السلوك الطوعية المنتشرة حالياً والتي لا تغطي سوى مجموعة محدودة من حقوق الإنسان.

الحوكمة الشاملة والجهود التنظيمية

66- يتعين على الدول والمنظمات الدولية وآليات حقوق الإنسان والقطاع الخاص أن تتبنى الحوكمة الشاملة وتبذل جهوداً تنظيمية. وعلاوة على ذلك، يتعين تنسيق هذه الجهود لتجنب خطر المفاضلة بين حقوق الإنسان، أو انتشار معايير تنظيمية وأخلاقية بديلة، أو فجوات الحوكمة الناجمة عن تزايد بروز الجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما مؤسسات الأعمال التجارية. ومن الأهمية بمكان مراعاة أصوات جميع مستخدمي التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما الفئات السكانية المهمشة، الذين يرجح بوجه خاص أن يُخضعوا لنماذج جديدة من الحوكمة والأعمال التجارية.

67- وثمة حاجة إلى نهج متعدد أصحاب المصلحة يوسع نطاق الآليات القائمة لتبادل المعلومات مع القطاع الخاص. وستكون هذه العملية مفيدة في تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية وأفضل الممارسات للحد من مخاطر التكنولوجيات الجديدة ولوضع سياسات شاملة في هذا الصدد. وينبغي تعزيز الكفاءة في وضع اللوائح والأطر المتعلقة بتبادل البيانات. وثمة حاجة متزايدة أيضاً إلى توثيق العلاقات بين الخبراء القانونيين وخبراء التكنولوجيا⁽⁷⁹⁾. واتفقت العديد من الردود على ضرورة إدراج مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك في صناعة التكنولوجيا، في المعادلة لإيجاد حلول مناسبة. ويتعين على جميع الجهات الفاعلة أن تُظهر مستوى من المسؤولية يتناسب مع تأثيرها⁽⁸⁰⁾.

(79) رد النرويج.

(80) ردود الدانمرك وجورجيا واليونان.

68- ويتعين على الحكومات تعزيز المهارات الرقمية لمواطنيها من خلال التعلم العملي والشامل مدى الحياة بغية تحسين المهارات التكنولوجية للمواطنين وسد الفجوات في إتقان المهارات الرقمية. وعلاوة على ذلك، يتعين على الحكومات والآليات الإقليمية أن تشارك في البحوث المتخصصة والأنشطة التعليمية لتعليم المستخدمين كيفية تمكين أنفسهم من استخدام هذه التكنولوجيات. ومن واجبفرادى الحكومات أن تبني نماذج حوكمة فعالة يمكنها حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

69- ومن المطلوب بصورة عاجلة أن يتصرف القطاع الخاص بمسؤولية في التخفيف من مخاطر التأثير السلبي المحتمل لهذه التكنولوجيات الجديدة على حقوق الإنسان⁽⁸¹⁾. ويقع على عاتق الشركات الخاصة التزام بالبقاء على علم بمعايير حقوق الإنسان المتعلقة باستخدام التكنولوجيات الجديدة وبتقييم أثر أنشطتها على حقوق الإنسان⁽⁸²⁾. ويجب على الحكومات أن تواصل تشجيع ودعم الشركات في سعيها للوفاء بمسؤولياتها وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان ولممارسات آليات رصد حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تيسر الحكومات بذل الشركات للعناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان⁽⁸³⁾.

70- وستستفيد آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من إنشاء آلية منتظمة لتبادل المعلومات حتى يتسنى تنسيق عمل أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن هذه المسألة تنسيقاً أفضل. وتعد مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين حيوية لتعكس آراء الخبراء والمستخدمين من مختلف المجالات في عملية بناء نهج شامل.

71- ويمكن لخبراء آليات مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إجراء استعراض منهجي لحقوق الإنسان والتكنولوجيات الجديدة في سياق الأمم المتحدة لضمان عدم وجود ثغرات أو تناقضات في الإطار الحالي⁽⁸⁴⁾. وفي السياق نفسه، ينبغي إجراء مناقشات إضافية بشأن إمكانية إنشاء فريق خبراء مكلف بوضع نهج شامل ومتوازن إزاء مسألة حقوق الإنسان والتكنولوجيات الجديدة.

ثامناً - خلاصة

72- يبدو أن السرعة المتزايدة في تطوير التكنولوجيات الجديدة وانتشارها أمر لا مفر منه، لكن الجهود المشتركة لأصحاب المصلحة المتعددين يمكن أن تحد بشكل فعال من تأثير التكنولوجيات الجديدة على حقوق الإنسان. وقد أعادت التكنولوجيات الجديدة هيكل المجتمعات وغيرت تقريباً كل جانب من جوانب الحياة العصرية، عن طريق جملة أمور أهمها دورات استنباط البيانات التي تترجم أشياء عالم الواقع إلى آثار رقمية، وتوزع المعلومات الرقمية المجمع، وتيسر استخدام المعلومات لاتخاذ القرارات. ويمكن أن تساهم دورات استنباط البيانات في تحقيق تقدم غير مسويق في ظروف الناس. وبهذا المعنى، تؤثر التكنولوجيات الجديدة تأثيراً شاملاً على جميع أنواع حقوق الإنسان. ومع ذلك، ينبغي النظر إليها على أنها متغير متداخل وليست متغيراً مستقلاً.

73- غير أن التكنولوجيات الجديدة تثير في الوقت نفسه تحديات جديدة عميقة وقضايا غير متوقعة في مجال حقوق الإنسان. فعلى مر التاريخ البشري، تسببت التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الرئيسية دائماً بمعاناة وإيذاء غير مسويقين. والأمر متروك لها كي تقطع مع ما سبق. فمع استمرار

(81) ردود مكتب مفوض الإعلام في فيكتوريا (أستراليا) وجورجيا وألمانيا والاتحاد الأوروبي.

(82) رد منبر أوروبا للشيخوخة، ورد سلطة حماية مبدأ المساواة في سلوفينيا.

(83) ردود أستراليا (مكتب مفوض الإعلام في فيكتوريا)، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي، ودائرة شؤون الشركات في مجموعة برينيث تيليكوم.

(84) رد الدانمرك.

ظهور التكنولوجيات الجديدة وتطورها، تقع على عاتقنا الآن مسؤولية أكبر لضمان أن يلبي استنباط البيانات احتياجات الناس دون المساس بحقوق الإنسان الخاصة بهم. ومن المشجع أن الأمم المتحدة والدول ومؤسسات الأعمال والكيانات الأكاديمية أبدت اهتماماً كبيراً بمعالجة مختلف المسائل المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة.

74- وحددت اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، في هذا التقرير، ثغرات مفاهيمية وتطبيقية في الإطار الحالي لحقوق الإنسان. ويمكن معالجة هذه الثغرات على أفضل وجه باعتماد نهج يقوم على ثلاث ركائز: فهم كلي للتكنولوجيا، ونهج كلي لإزاء حقوق الإنسان، وحوكمة شاملة وجهود تنظيمية. ورغم أن الكثير من المؤلفات المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة تشير إلى أننا على شفا تحولات عميقة في فهمنا لما يعنيه أن تكون إنساناً، فإن اللجنة متفائلة بأن اتباع نهج كلي ومتوازن إزاء هذه المسألة يمكن أن يساهم في تعزيز فهم مشترك لآثار التكنولوجيات الجديدة على حقوق الإنسان وفي تقليص الفجوات القائمة في الإطار الحالي لحقوق الإنسان. وسيؤدي ذلك بدوره إلى تحسين التنسيق، وتحسين استخدام الموارد، ومن ثم اتخاذ إجراءات أكثر فعالية.